المحاضرة الرابعة : للمرحلة الثالثة شعبة (ب)

المادة / تاريخ العراق المعاصر ٢٠١٨-٢٠١٩

م.م. ورود هاتو هادي علي

جامعة البصرة / كلية التربية للبنات

العلاقات العراقية- البريطانية ودخول العراق عصبة الامم ١٩٣٢

مشروع معاهدة ١٩٢٧ :

بعد تشكيل جعفر العسكري الوزارة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ اعلنت الوزارة في منهاجها

- انجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت به الوزارة السابقة .
- تمثيل دائرة التمثيل الخارجي وتاسيس الصلات مع الدول .
- قصر النفقات على الامور الضرورية لادارة البلاد .
- توحيد اعمال الزراعة والري والبيطرة والتجارة في وزارة واحدة .
- احترام الشعائر الدينية ورفع مستوى التعليم وتحسين مناهجه .

سارعت الوزارة الى تشكيل لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي ووزيري الدفاع والمالية لدراسة الامور المتعلقة بتعديل معاهدة ١٩٢٦ فدرست اللجنة جميع الامور المتعلقة بالمعاهدة واعلنت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة وارتات اللجنة بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية .

عارضت بريطانيا ذلك ووقفت ضد التعديل واظهرت حرصها على استمرار نظام الانتداب لمدة (٢٥ سنة) متذرعة بما قررته عصبة الامم بشان الموصل ، وعلى الرغم من ان الملك فيصل كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر البريطانية والعراقية فقد اتهم من بريطانيا بانه يناصبها العداء ويميل الى جانب المعارضة ، وبعد الوصول الى طريق مسدود هدد رئيس الوزراء بالاستقالة واوضح في استقالته التي قدمها في ٢٥ ايار ١٩٢٧ الظروف التي اضطرت العراق الى قبول المعاهدة السابقة مع بريطانيا ، وقد رفض الملك قبول الاستقالة .

نقلت المفاوضات المتعلقة بعقد المعاهدة الجديدة الى لندن وسافر ايضا الملك فيصل لمتابعة امور عقدها ، وقد بدأت المفاوضات في لندن في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ وارتكزت على ركنين اساسيين :

١- دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨ .

٢- تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى .

كانت وجهة نظر بريطانيا تناقض المطالب العراقية وزعمت ان ترشيح العراق للعصبة في عام ١٩٢٨ سابق لاوانه وليس من مصلحة العراق في شيء ورات تاجيل القضية الى عام ١٩٣٢ ، اما بشان النقطة الثانية فقد وافقت بريطانيا على اعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية – البريطانية

الاولى لعام ١٩٢٢ المعدلة بمعاهدة عام ١٩٢٦ . وقد طالب الوفد العراقي اطلاق يد الحكومة العراقية بادخال التجنيد الاجباري بغية انشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن ، وقد عارضته بريطانيا اذ كانت تخشى بناء جيش عراقي وطني قوي .

وازاء المواقف البريطانية المتشددة قطعت المفاوضات وغادر العسكري بريطانيا في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ ، الا ان الوفد العراقي عاد مرة ثانية الى لندن في ١٢ كانون الاول من العام نفسه ووقع المعاهدة بعد يومين من عودته .

تضمنت معاهدة عام ١٩٢٧ عدة مواد اكدت على استقلال العراق التام واستعداد بريطانيا لترشيح العراق الى عصبة الامم في عام ١٩٣٢ ، كما تضمنت عقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلائق المالية والعسكرية لتحلان محل الاتفاقيتين السابقتين . وقد صادق مجلس الوزراء العراقي على المعاهدة في ١٨ كانون الاول ١٩٢٧ لاحتواء المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق ودخوله عصبة الامم في عام ١٩٣٢وخلوها من القيود والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين وتركها حق التمثيل السياسي حرا غير مقيد .

ادت مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة الى استقالة وزيري المالية والداخلية اعقب ذلك استقالة وزارة جعفر العسكري الثانية في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ .

السعدون وجهوده لعقد معاهدة الاستقلال

الف عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ وقد تضمن منهاج الوزارة ماياتي :

١- عرض المعاهدة العراقية – البريطانية التي عقدتها الحكومة السابقة على المجلس النيابي القادم وبذل الجهود لعقد الاتفاقيتين المالية والعسكرية .

٢- السعي لاعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد .

سارعت حكومة السعدون الى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات نيابية جديدة ، وقد شكلت لجنة وزارية ضمت وزراء المالية والدفاع والمعارف لاجراء المفاوضات مع المعتمد البريطاني ، وقد وضعت اللجنة حلولا مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن امنه الداخلي وحدوده الخارجية ، ويحدد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني ، ويعهد بادارة الاحكام العرفية الى ضابط عراقي بدلا من ضابط بريطاني وان يتملك العراق سكك الحديد ولايسهم في نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق ، وقد رفض الجانب البريطاني المقترحات العراقية .

وبسبب فشل مفاوضات رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون مع بريطانيا بشان عقد المعاهدة قدم استقالته في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ ، وظل العراق مدة ثلاثة اشهر بلا وزارة ، واخيرا شكل توفيق السويدي الوزارة في ٢٨ نيسان١٩٢٩ وقد اعلنت الوزارة ان معاهدة عام ١٩٢٧ قد اصبحت لاغية ، الا ان السويدي قدم استقالته في ٢٥ اب ١٩٢٩ ، وقد شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في ١٩ ايلول ١٩٢٩ ووضع برنامج لحكومته نصت على :

١- العمل على جعل مبدأ تطبيقالمعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها أي قبل الدخول في عصبة الامم .
٢- رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة .
٣- الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع وتطبيق التجنيد العام .
الفت وزارة السعدون لجنة وزارية لعقد المعاهدة الجديدة ضمت وزراء المالية والداخلية والدفاع .
وقد رفضت الوزارة التفاوض مع بريطانيا على اساس المشروع البريطاني – المصري لان وضع العراق يختلف عن وضع مصر .ومن جانب اخر تعرض السعدون لانتقادات واسعة لقبول وزارته بالتصريح البريطاني الذي وعد بادخال العراق العصبة ، الامر الذي ادى الى انتحاره لاحقا في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ .
الف ناجي السويدي وزارته في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ واعلنت الوزارة الجديدة انها ستسير على منهاج الوزارة السابقة ، وقد اصطدمت الوزارة الجديدة بالمعتمد البريطاني الجديد همفريز نتيجة لجهودها في انقاص عدد الموظفين البريطانيين وتحديد سلطات من يبقى منهم ، فضلا عن تدهور اسعار الحبوب وتاثير ذلك على الاقتصاد الوطني ، فقدم ناجي السويدي استقالته في ٩ اذار ١٩٣٠ ، مما ولد استياءا كبيرا لدى الشعب ، وقد دعا ياسين الهاشمي الى الاضراب العام والتظاهر في ٢١ اذار من العام نفسه ، وقدم المتظاهرون مذكرات احتجاج الى المنظمات الدولية ضد ممارسات بريطانيا .
معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق العصبة
عهد الملك فيصل الى نوري السعيد بتاليف الوزارة فالفها في ٢٣ اذار ١٩٣٠ ، ومن بين اجراءات السعيد هو عقد معاهدة جديدة ومعالجة الموقف الاقتصادي واجراء استفتاء عام حول البت بالمعاهدة ، وكذلك النظر في قانون الدفاع الوطني لتاليف الجيش .
ولمعالجة الازمة الاقتصادية تم تشكيل لجنة برئاسة علي جودت الايوبي ولاصدار عملة جديدة ودعم المزارعين عن طريق التسليف الزراعي والطلب من شركات النفط الاجنبية تخفيض اسعار النفط الاسود بمقدار الثلث .
ومن الاجراءات التي قامت بها حكومة السعيد حل المجلس النيابي وتولى السعيد وزارة الداخلية ليضمن الحصول على اغلبية برلمانية عن طريق التزوير ، وبعد الانتهاء من الانتخابات اوعز السعيد لتاليف حزب سياسي سمي (حزب العهد العراقي) واصبحت جريدة صدى العهد ناطقة بلسانه .
بدات المفاوضات العرقية – البريطانية لعقد المعاهدة في ٣١ اذار ١٩٣٠ وتم اتفاق الطرفين على الاتي :
- ان المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق عصبة الامم .
- ان وضع العراق سيكون وضع دولة حرة مستقلة .
- عند تنفيذ المعاهدة ينتهي حالا الانتداب البريطاني وجميع الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا .
وفي ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وقعت المعاهدة بالاحرف الاولى ونشرت بالصحف العراقية ونصت على عقد حلف امده خمس وعشرون سنة بين العراق وبريطانيا وتعهد بريطانيا بدخول العراق عصبة الامم في عام

. ١٩٣٢

تضمنت المعاهدة عدة بنود شملت السياسة الخارجية والدفاع وكذلك القواعد وحق المرور والحصانات وتدريب الجيش العراقي وكذلك التمثيل الدبلوماسي .

قوبلت المعاهدة برفض شديد من الشعب العراقي لانها منحت بريطانيا حقوقا وامتيازات دون مقابل ، وقد دافع السعيد عن المعاهدة وعند عرض المعاهدة على المجلس النيابي تمت الموافقة عليها باغلبية ٦٩ نائب من عدد النواب في المجلس البالغ ٨٨ نائب .

اما المعارضة ممثلة بياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ورفاقهما ، وتم تاليف حزب سياسي باسم حزب الاخاء الوطني الذي اجيز في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ وقد اصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه وهي جريدة الاخاء الوطني ، ولمقاومة معاهدة ١٩٣٠ وقع حزبا الاخاء الوطني والحزب الوطني في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ وثيقة تاخي تضمنت بنود عدة .

بعد التصديق على المعاهدة ابلغت بريطانيا عصبة الامم رغبتها بدخول العراق العصبة بعد ان استوفى الشروط التي تؤهله لدخول العصبة ، وقد اعلن مجلس العصبة قبول العراق دولة مستقلة في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ .وفي ٢٧ تشرين الاول من العام نفسه قدم نوري السعيد استقالته ، وفي ٣ تشرين الثاني من العام نفسه شكل ناجي شوكت الحكومة ، وتم حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة ، وبعد اجراء الانتخابات قدم ناجي شوكت استقالته في ٨ اذار ١٩٣٣ وقد شكل رشيد عالي الكيلاني الحكومة في ٢٠ اذار من العام نفسه ، وفي ٧ ايلول من العام نفسه توفي الملك فيصل الاول .